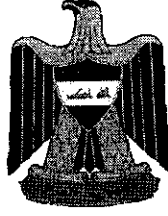


كو٧ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيئنتيچادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٨٨ / اتحادية / ٢٠١٩

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٣/٩/٢٠١٩ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية القضاة السادة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس ابو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب واصدرت قرارها الآتي:

المدعى: اسماعيل عبد سرحان - وكيله المحامي مأمون يوسف يعقوب.

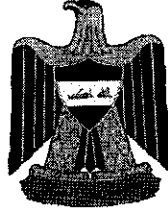
المدعى عليه: مدير بلدية الرمادي / اضافة لوظيفته - وكيله الموظف الحقوقي راغب عبد الله خلف.

#### الادعاء

ادعى وكيل المدعى بأن المدعى عليه اقام الدعوى الاستملاكية المرقمة (٢٦٨٢/ب/٢٠١٩) امام محكمة بداءة الرمادي يطلب فيها استملاك مساحة (٤٢/٤٠) م٢ من عقار موكله التجاري المرقم (١٨٣٨/١٤٩) من المقاطعة (٢٨) العزيزية والحوز لضمه الى الطريق العام كون الطريق العام تجاري اصلاً ضمن التخطيط العمراني للمدينة وقد اصدرت محكمة بداءة الرمادي قرارها المرقم اعلاه باستملاك الجزء اعلاه ومساحته (٤٢/٤٠) م٢ ببديل قدره ثلاث وخمسون مليون دينار وقد ميزه وكيل المستملاك واصدرت محكمة استئناف الانبار بصفتها التمييزية قرارها (المرقم ٦٤/حقوقية/٢٠١٩) في (٢٠١٩/٥/٩) والقاضي بنقض قرار محكمة البداءة حيث سببت قرارها بأن الجزء المطلوب استملاكه والذاهب للطريق العام مشمول بأحكام المادة (٩٧) من قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ وحيث ان هذه المادة من القانون حسب تفسير محكماتكم الموقرة تناقضت مع احكام الدستور ومخالفة للقوانين النافذة وكما يلي:

١. نصت المادة (١٣) ثانياً من الدستور ( أي نص يعد باطلاً اذا تعارض مع الدستور النافذ ).
٢. نصت المادة (٢٣/اولاً وثانياً) من الدستور على (الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع

محمد احمد



كو٧ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئيئتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٨٨/اتحادية/ ٢٠١٩

بها واستغلالها والتصرف بها ولا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل)  
٣. نصت المادة (١٠٥٠) من القانون المدني على ( لا يجوز أن يحرم احد من ملكه في الاحوال التي قررها القانون وبالطريقة التي يرسمها ومقابل تعويض عادل يدفع اليه مقدما ).  
٤. نصت المادة (١/ثانياً) من قانون الاستملاك رقم (١٢) على اهداف القانون ووضع قواعد وأسس موحدة للتعويض العادل على العقارات المستملكة تضمن حقوق اصحابها.  
٥. أن المحكمة الاتحادية العليا ابدت رأيها بالكتاب المرقم (٥٩/اتحادية/٢٠١٩) بإقامة دعوى من قبل المتضرر من تطبيق أحكام المادة (٩٧) من قانون ادارة البلديات المرقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ وحيث ان المحكمة حسمت موضوع قطعة الارض موضوع الدعوى سابقاً بأجر المثل بالدعوى المرقمة (٢٥٢/ب/٢٠١٠) والتي أيدت قرارها محكمة استئناف الانبار بصفتها الاصلية بالعدد (٣١/س/٢٠٠٩) والتي صدقت تمييزاً من المحكمة التمييز الاتحادية بقراراتها المرفقة طياً ثم نفذت بالاضطراب التنفيذية المرقمة (٢٨٩/٢٠١١) تنفيذ الرمادي واستلمت أجر المثل وهذا يؤكد ان الاحكام التي صدرت واكتسبت الدرجة القطعية تمييزاً وهي أحكام موافقة للقانون لذا طلب وكيل المدعي من المحكمة الاتحادية العليا الحكم بعدم دستورية المادة (٩٧) من قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لمخالفتها للدستور وتناقضها مع القوانين النافذة وعدم انطباقها على العقار موضوع الدعوى وتحمله مصاريف واتعاب المحاماة. اجاب المدعي عليه اضافة لوظيفته على عريضة الدعوى بلائحة جوابية بتاريخ (٢٠١٩/٩/٣) بما يلي:  
١. ان بلدية الرمادي اقامت الدعوى الاستملاكية بالعدد (٢٨٦٢/ب/٢٠١٩) امام محكمة بداءة الرمادي لغرض استملاك جزء من العقار المرقم (١٨٣٨/١٤٩) من المقاطعة ٢٨ العزيزية والحوز) ويمساحة (٤٢/٤٠) م لذهاب تلك المساحة الى الطريق العام ثم أصدرت محكمة البداءة قرارها في (٢٠١٩/٤/٨) القاضي باستملاك الاجزاء الذاهبة الى الطريق العام، تم الطعن بالقرار المذكور أمام محكمة استئناف الانبار بصفتها التمييزية وجاء قرارها بالعدد (٦٤/حقوقية/٢٠١٩) في (٢٠١٩/٥/٩) بنقض قرار محكمة البداءة لكون الجزء المراد استملاكه مشمول بأحكام المادة (٩٧)

محمد احمد



كو٧مارى عىراق  
داد كاى بالآى ئىبتىجادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٨٨/اتحادية/ ٢٠١٩

من قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ النافذ وتم اعادة اضبارة الدعوى الى محكمة البداة للسىر فى المرافعات تنفيذ مضمون قرار محكمة الاستئناف المذكور اصدرت محكمة البداة باستملاك الاجزاء الذاهبة الى الطرىق العام بدون بدل استناداً الى نص المادة (٩٧) قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥ لسنة ١٩٦٤) واتباعاً للقرار الاستئنافى بصفته التمييزية وان قانون ادارة البلديات سبىق صدور الدستور العراقى بعشرات السنين ولازال نافذ ولهذا فان نص المادة (٩٧) من القانون لا تتعارض مع نصوص مواد الدستور وان قرار الحكم صدر من القضاء وانه صاحب الكلمة للفصل وله الولاية على الجميع وكان الاخرى بالمدعى الطعن بقرار المحكمة الذى قض باستملاك الاجزاء الذاهبة الى الطرىق العام بدون بدل أن كان له مقتضى كون مديرتنا ليست جهة الخصم فى هذه الدعوى وللاسباب الاخرى التى بينها فى اللائحة الجوابية فان المادة (٩٧) من القانون موضوع البحث المطعون بعدم دستورتيتها تتفق تماماً مع العديد من النصوص القانونية ( مثل قانون الاستملاك رقم (١٢) لسنة ١٩٨١ المادة (٣٧) و٣٨ و٤١) التى جاء مطابقة لها من حيث الاستملاك بدون بدل وكذلك تطابقها مع قانون توحيد اصناف اراضى الدولة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٦ وقانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ فضلاً عن ذلك ان المادة لازالت نافذة ولم يتم الغائها . وبعد اكمال الاجراءات المطلوبة عينت المحكمة موعداً للمرافعة وفى اليوم المعين تشكلت المحكمة وحضر عن المدعى المحامى مأمون يوسف وعن المدعى عليه وكيله الموظف الحقوقي راغب عبد الله خلف ويوشر بالمرافعة الحضورية والعننية كرر وكيل المدعى ما جاء فى عريضة الدعوى وطلب الحكم مع تحميل المدعى كافة المصاريف واتعاب المحاماة كما كرر وكيل المدعى عليه ما جاء فى اللائحة الجوابية وطلب الحكم ببرد الدعوى وتحميل المدعى كافة المصاريف واتعاب المحاماة وحيث لم يبق ما يقال افهم ختام المرافعة وافهم قرار الحكم علناً.

محمد احمد

Federal Supreme Court - Iraq- Baghdad

Tel - 009647706770419

E-mail: federalcourt\_iraq@yahoo.com

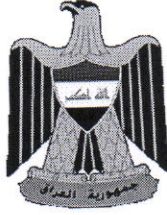
PO.B0 55566

المحكمة الاتحادية العليا - العراق - بغداد . حي الحارثية . موقع ساعة بغداد

هاتف - 00964770677419

البريد الالكترونى

ص . ب . ٥٥٥٦٦



كو٧مارى عىراق  
داد كاي بالآي ئىنتىجادى

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد : ٨٨ / اتحادية / ٢٠١٩

قرار الحكم :

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعى أقام دعواه على مدير بلدية الرمادي اضافة لوظيفته للحكم بعدم دستورية المادة (٩٧) من قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ وحيث ان المدعى عليه في الدعوى يجب ان يكون خصماً يترتب على اقراره حكم بتقدير صدور اقرار منه وأن يكون محكوماً او ملزماً بشيء على تقدير ثبوت الدعوى (المادة (٤) من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل) وحيث ان المادة (٩٧) من قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ المطعون بعدم دستورتها قد صدرت عن جهة تشريعية وليس عن مدير بلدية الرمادي عليه فإن الخصومة تكون غير متوجهة الى المدعى عليه واذا كانت الخصومة غير متوجهة تحكم المحكمة من تلقاء نفسها برد الدعوى دون الدخول في أساسها وفقاً لمنطوق المادة (١/٨٠) من القانون المشار اليه اعلاه، ولما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم برد الدعوى من جهة الخصومة وتحميل المدعى كافة مصاريفها واتعاب المحاماة لوكيل المدعى عليه مبلغاً قدره مائة الف دينار وصدور الحكم بالاتفاق باتاً استناداً لأحكام المادة (٩٤) من الدستور والمادة (٥/ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ وافهم قرار الحكم علناً في ٢٣/٩/٢٠١٩.

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد السامي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم طه محمد

العضو

اكرم احمد بابان

العضو

محمد صائب النقشبندی

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو

حسين عباس ابو التمن

محمد احمد